الاهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة

د. ستار جبار خليل

تعد المشاريع الصغيرة جزءاً من المؤسسات الصناعية التي يمكنها، اذا ما توافرت شروط اقتصادية وقانونية ومؤسسية ملائمة، ان تساهم بشكل فاعل في امتصاص جزء كبير من البطالة وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي لانعاش الاقتصاد العراقي.

وعلى الرغم من ضعف الاهتمام بهذه المشاريع إلا انها ظلت تمارس نشاطها الاقتصادي في مختلف الظروف وان كان ذلك في حدود الممكن، وفي ظل الظروف الاقتصادية المعروفة التي كان من ابرز سماتها سيطرة الدولة مركزياً على مجمل النشاط الاقتصادي من خلال القطاع العام.

واذا كانت البطالة احد التحديات المهمة التي ينبغي مواجهتها بقوة خلال المرحلة القادمة، فان المشاريع الصغيرة يمكن ان تؤدي دوراً مؤثراً في معالجة هذه المشكلة، لاسيما اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار، ان هذه المشاريع هي من نوع المشاريع كثيفة العمل، لذلك نجد ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) التابعة للأمم المتحدة في مجال سعيها لتحديد مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تؤكد على انها: أي مؤسسة تشغل ما بين (٥- ٢٥٠) عاملاً، ومع الاقرار بحاجتنا الماسة الى المشاريع الصناعية الكبيرة التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة في انتاجها الصناعي، فاننا في الوقت نفسه بحاجة الى دعم تلك المشاريع وتطويرها تلبية لمتطلبات المرحلة الراهنة وحاجة الاقتصاد الوطني.

واقع المشاريع الصغيرة

ان السمات والخصائص التي تتصف بها هذه المشاريع تختلف من دولة الى اخرى، تبعاً لطبيعة النظام الاقتصادي وتقدم الدولة او تخلفها، ففي الدول المتقدمة تتميز بالتنظيم والتشابك مع قطاعات ونشاطات اقتصادية مختلفة، والتكامل فيما بينها لتكوين تكتلات معينة للمحافظة على قدراتها التنافسية، وتوزيع فوائد المعرفة والابتكار فيما بينها، ومساهمتها المهمة في تشغيل العاطلين عن العمل وفي الانتاج الصناعي ولهذا فانها تحظى دائماً بدعم مؤسسات الدولة وشركات القطاع الخاص.

اما في الدول النامية والعربية- ومنها العراق- فيلاحظ ان اغلب هذه المشاريع ينضوي عملها ضمن ما يعرف بالقطاع غير المنظم (غير الرسمي)، وتتسم عادة بصغر حجمها وتواضع استثماراتها وتجهيزاتها وبساطة التكنولوجيا المستخدمة فيها او تخلفها، كما يغلب عليها طابع الانتاج العائلي، وفي احيان كثيرة تكون على شكل ورش صغيرة قد تنتشر في المنازل او بين الاحياء السكنية بعيداً عن أي نوع من انواع الرقابة الصحية او الصناعية، ولهذا نجد انها كثيراً ما تعمل خارج نطاق التشريعات السارية ومراقبة الدولة، بل ان الدولة في أحيان كثيرة تتجاهل هذا القطاع ومشاريعه لانه يساهم في امتصاص البطالة ويمثل مصدر رزق لشريحة هامة وواسعة من السكان، فضلاً عن مساهمته في الإنتاج، ولذلك قد تنخفض فيه الأجور والإنتاجية نسبياً مقارنة بالقطاع الرسمي، كما ان العمال فيه لا يتمتعون بالحماية والتشريعات اللازمة ولا بالضمان الاجتماعي والوقاية من الأمراض المهنية.

من جانب اخر، فان ضعف القدرات الإنتاجية لهذه المشاريع وافتقارها الى التكنولوجيا الحديثة وكثرة تشغيل الاحداث من صغار السن وارتفاع مستوى الامية بين العاملين فيها يؤدي الى ضعف قدراتها التنافسية على الصعيد الدولي.

عدم انتظام علاقات العمل

ومع تنامي ظاهرة التشغيل في القطاع غير الرسمي ومشاريعه المختلفة، فان العلاقة التعاقدية بين العمل ورب العمل مفقودة، وبالتالي فان تشغيل العاطلين او تسريح العاملين عن العمل يعتمد- الى حد كبير- على ظروف الإنتاج وأوضاع السوق وعامل الربحية مما يعني ذلك شيوع حالة عدم الاستقرار الوظيفي .

وعلى الرغم من اختلاف الخصائص المذكورة فان المشاريع الصغيرة عموماً تعد عاملاً أساسياً للتطور الاقتصادي، اذ انها في كثير من الدول توائم بين الملكية الخاصة وأساليب الإبداع في العمل، وهي الأقدر على التكيف مع متغيرات السوق من المؤسسات الصناعية الكبيرة، والمصدر الرئيس لفرص العمل وتنوع النشاطات الاقتصادية، كما تساهم بشكل كبير في الميزان التجاري وتحد من احتكار المؤسسات الكبيرة.

ان الأهمية الاقتصادية لهذه المشاريع تتحقق في ترجمتها على ارض الواقع الكثير من البيانات المتوافرة في عدد من الدول التي يمكن ان نذكر منها على سبيل المثال، ان المشاريع الصغيرة تشكل (٨٥٪) من إجمالي الشركات في ألمانيا، كما تكتسب أهمية خاصة في الاقتصاد الياباني حيث يمثل إنتاجها ما يقارب (٥٠٪) من الانتاج الصناعي ولا يزال جزء كبير من مبيعات التجزئة في اليابان يتم من خلال باعة التجزئة المتخصصين والمتاجر الصغيرة التي تديرها العوائل بحماية القانون وكذلك تشغل (٧١٪) من اجمالي اليد العاملة، وفي الاردن تشكل ما يقارب (٩٨٪) من مجمل المؤسسات، اما في مصر ففي منتصف التسعينيات، كان قطاع المشاريع الصغيرة يستخدم اكثر من (٢,٥) مليون عامل في (١,٥) مليون مؤسسة، وهو يؤمن اكثر من (٧٧٪) من وظائف القطاع غير الزراعي، وفي شيلي تولد (٣٩٪) من القيمة المضافة، وفي البرازيل تساهم بتشغيل (٤٣,٦٪) من الايدي العاملة، وهكذا الحال لعدد اخر من الدول.

عوامل النهوض بالمشاريع الصغرى

ونظراً للأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة، فاننا نرى ان هذه المشاريع مهمة جداً بالنسبة للاقتصاد العراقي للأسباب الاتية:

١- وجود نسبة كبيرة من القوى العاملة في حالة بطالة.
٢- حاجة الاقتصاد الوطني الى توزيع نشاطاته الاقتصادية ودعم قدراته التنافسية مستقبلاً .
٣- تجدد الاهتمام بالقطاع الخاص.
٤- تنامي أهمية القطاع المصرفي الذي يمكن ان يمثل طرفاً داعماً لهذه المشاريع.
٥- عدم حاجة المشاريع الصغيرة الى رؤوس أموال ضخمة لكونها كثيفة العمل.
٦- وجود عدد كبير من الجامعات والمراكز البحثية التي يمكن ان تدعم هذه المشاريع من خلال الدراسات والاستشارات الفنية.
٧- توافر المؤسسات والمراكز التدريبية التي يمكن ان تأخذ على عاتقها تدريب العاملين.
٨- يمكن تنمية العلاقة التشابكية بين مؤسسات الدولة ومشاريعها الصناعية مع المشاريع الصغيرة لتطوير خبرات الأخيرة ودعم الاقتصاد.

لذلك ينبغي القول، ان المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق بحاجة الى الدعم المادي والفني، اما الأول فيمكن ان تقوم به الدولة او المصارف المختلفة من خلال القروض، ميسرة الفوائد، وبالنسبة للدعم الفني فيمكن ان يقدم من قبل الجامعات والقطاع الخاص ومؤسسات الدولة، بعد ذلك فان كل الإجراءات الأخرى يمكن القيام بها بنوع من الشفافية مثل إجراءات التسجيل وتوافر المعلومات لاسيما التسويقية منها، وكذلك إتاحة الفرص أمام خريجي الكليات مختلفة الاختصاصات للعمل في هذا المجال مثل الاختصاصات الهندسية والاقتصادية وغيرها، وعلى الجهات المختصة ان تمارس دورها الرقابي وان تعمل على تنظيم عمل هذه المشاريع، ومن اجل هذا فانه اذا ما أريد لهذه المشاريع ان تنمو وتتطور وتساهم في دعم الاقتصاد الوطني لابد من الاهتمام بها ووضعها ضمن الاولويات المهمة في عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أقرته ستراتيجية التنمية الوطنية والذي سيركز خلال السنوات الثلاث القادمة بدءاً من عام ٢٠٠٥ على نقل مهمة الادارة الحكومية من اطار توفير الخدمات الى اطار التنظيم والادارة وتهيئة الفرص لتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، طالما انه يعد المحرك الاول لتنويع الاقتصاد في العراق.

هل أوفت وزارة التجارة بالتزاماتها؟

حسام الساموك

ابتلي جمع من العراقيين بداء الحلم بسيارة جديدة حين جمدوا الفي دينار من مدخراتهم في عام ١٩٨٠ كعربون ملزم لتنفيذ هذا الحلم، لكن تعاقب الأحداث وتدهور سعر الدينار العراقي حين كان يوازي ٣,٣ دولار للدينار الواحد، جعل هذا الحلم اليتيم يتأجل سنة بعد اخرى، بل عقداً من السنين بعد آخر، وظلت وزارة التجارة تمني جموع المسجلين بايام الفرج دون ان تجرؤ على تحقيق أي من وعودها حتى انقضت ثلاث وعشرون سنة زوالية بالتمام والكمال لتتحول سحابات الحلم وتتلاشى فتغدو الاماني الجميلة هموماً لها اول وليس لها اخر.

لقد فوجئ المسجلون على السيارات بشروط اقل ما يقال عنها انها مجحفة حين الزمت وزارة التجارة زبائنها المنتظرين ربع قرن من الزمان بان يدفعوا خلال مهلة لا تزيد عن شهر مبلغاً غير يسير يقع بين ستة الى ثلاثة عشر مليون دينار والا يضيع (الخيط والعصفور) مرة واحدة.

ثم ان ما طرأ على اسعار السيارات من انخفاض مريع بسبب العروض المبالغ فيها من سيارات (المنفيست) التي ملأت الشوارع والساحات معاً، انسحب ذلك على ان يبدو سعر السيارات المستوردة من وزارة التجارة مبالغاً فيه بل لا يتفق وقيمتها الحقيقية في السوق.

وحين اضطر نفر من المسجلين لأن يتدبروا أمورهم بتهيئة المبالغ المتبقية على كاهلهم ليحصلوا على السيارات الحديثة خشية ان تسقط حقوقهم، صدموا من جديد عندما اكتشفوا ان تلك السيارات المستوردة خصيصاً لتنفيذ تعهد التجارة تجاه المتعاقدين معها من المسجلين، قد تركت مهملة في العراء بسبب العمليات العسكرية، مما الحق بها اضراراً كبيرة فضلاً عن افتقار تلك السيارات الى المتانة المفترضة في سيارات حديثة مكتملة المواصفات، لتستأنف معاناة جديدة لاؤلئك المسجلين مع قسم الصيانة في الشركة العامة للسيارات التي كثيراً ما تستقبل زبائنها المحملين بربع قرن من المعاناة، برداءة قطع الغيار المتوفرة لديها ان لم تكن في احايين كثيرة غير متوفرة أصلاً حيث يصر بعض الفنيين خاصة في قسم سيارات (الفولكا) الروسية على ان الطرف المجهز لم يلتزم بأي من المواصفات المفترضة للسيارات المتعاقد عليها.

آخر أنماط المعاناة التي جابهت المسجلين المتعاقدين ان وزارة التجارة وبصحوة متأخرة اكتشفت ان السعر المحدد للسيارة الحديثة لا يتناسب بالمرة مع قيمتها الحقيقية، فقررت ان تنصف زبائنها بتخفيض ما يقرب من ثلاثين بالمائة من سعرها المعلن. لكن أطرف ما في الموضوع ان لايشمل هذا الانخفاض من لبى نداء وزارة التجارة وأودع المبالغ اللازمة التي طالبت بها المسجلين، وانما توقفت فقط على من ادار ظهره لها ورفض تلبية دعوتها في سرعة تسلم سيارات المسجلين بسبب ضيق المكان وضرورة انهاء إجراءات التسليم، وبهذه المناسبة نهمس في اذن القائمين على هذه العملية في وزارة التجارة بضرورة ان ينصفوا زبائن انتظروا لربع قرن فكان إفطارهم على بصلة!!

وان يشمل القرار الجميع من دون تفريق ان لم تكن الأفضلية أصلاً لمن سارعوا في تلبية نداء الوزارة بتسلم مستحقاتهم على الرغم من شروطها المجحفة التي أقرت بها لاحقاً .

أصداء السوق

أصداء السوق

أصداء السوق

❖ حققت فعاليات تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية تسجيل ٤٥ شركة تم التعاقد على أسسها وهو أعلى رقم تحققه عمليات التداول منذ مباشرة فعالياته في تموز الماضي، حيث لم تتجاوز اعداد الشركات في بدء نشاطه الخمس عشرة شركة فيما بلغ عدد الاسهم التي وثقتها عقود البيع والشراء (٣٩٨٩٩٣٨٦٧) عقداً بمبلغ مليارين وخمسمائة وثمانية وثمانين مليوناً وخمسمائة وستة وثمانين الفاً وثلاثمائة واثنين وثلاثين ديناراً.

❖ اشهر سوق الاوراق المالية اسماء عشر من الشركات المنضوية في تداولاته لعدم دفع الاشتراك السنوي معلناً ايقاف التداول في أسهمها حتى تستكمل إجراءات تسديد اشتراكاتها.

❖ مازالت التداولات مكثفة على أسهم المصارف للاسبوع الخامس بعد ان تواترت أخبار عديدة عن مشاركات مقبلة لعدد من المصارف والشركات الاجنبية مع المصارف المحلية فقد قفز سعر سهم مصرف الوركاء الذي كان سعر سهمه ديناراً وخمسين فلساً الى ٣٤ ديناراً وسط ذهول المستثمرين!

❖ في المقابل مازالت شركات القطاعين الصناعي والزراعي تعاني ركوداً مذهلا في تداولاتها مما اثر سلبياً على أسعار أسهمها بحيث انخفضت في معظمها الى اقل من نصف أسعار تداولاتها المعروفة .

❖ قررت الهيئة العامة لشركات المعمورة للاستثمارات العقارية في اجتماعها يوم ٤/٢٥ الفائت تحويل أرباحها البالغة ٨٦٪ من رأسمالها الى أسهم تصرف للمساهمين بما يعزز قدرة الشركة على إنجاز برامجها ومشاريعها الاستثمارية المقبلة ومعلوم ان سعر سهم المعمورة قد أغلق على مبلغ ستة دنانير وربع في اخر جلسة لسوق الاوراق.

❖ انسحب مصرف الاستثمار العراقي في الجلسة الأخيرة لسوق الأوراق المالية تمهيداً لعقد الهيئة العامة يوم ١٥/ أيار الجاري وقد وضع في جدول أعماله اقرار مقسوم الأرباح وزيادة في رأسماله تبلغ نسبة مائة بالمائة، فيما تردد في الأوساط المالية إجراء إدارة المصرف مباحثات مشاركة منتظرة للمصرف مع إحدى شركات الاستثمار العالمية.

تأسيس جمعية للصحفيين الاقتصاديين

التقت مجموعة من العاملين في الصحافة الاقتصادية لتعلن تشكيل لجنة تحضيرية للصحفيين الاقتصاديين العراقيين تنظم عمل هذه الشريحة وتنمي فعالياتها وتطور آليات عملها، وقد أصدرت البيان التأسيسي التالي..

كان للشأن الاقتصادي الذي تردى بشكل خطير، دوره في حاجة الساحة العراقية الى مرتكزات تلعب دورها في مواجهة الازمات المتلاحقة في الميدان الاقتصادي، فيما فرض نهوض الصحافة بمهماتها المسؤولة في الواقع الجديد، مهمات حيوية للصحافة الاقتصادية لتسليط الاضواء على اداء الاجهزة المعنية في الاروقة الاقتصادية المتنوعة وتقويم فعالياتها. لكن تفاقم حالات الفوضى في شتى الميادين اوقع الملاكات الصحفية بارباكات عديدة اشغلتها عن التفرغ لمهمات النهوض بتشكيلاتهم المهنية لتلعب دورها في تعزيز توجهاتهم.

وإذ يلتقي جمع من العاملين حصراً في الصحافة الاقتصادية والصفحات الاقتصادية للصحف العراقية منطلقين من مسؤولياتهم الوطنية في معالجة الواقع الاقتصادي الذي يبقى احوج الى البناة الحقيقيين والمتابعين المخلصين لفعاليات النمو والبناء والتفاعل في شتى حقول العمل الاقتصادي ليعلنوا عن تشكيل جمعية الصحفيين الاقتصاديين العراقيين، داعين زملاءهم ممن يعملون حصراً في حقل الصحافة الاقتصادية في شتى قنواتها الى مؤتمر عام لاحق لانتخاب هيئة شرعية تقود عمل هذه الجمعية الفتية في عراقنا الجديد الذي نتطلع بكل لهفة الى انعتاقه حراً أبياً ساعياً الى تطلعات كل بنيه بما يحقق أمالهم وأمانيهم الوطنية المشروعة.

ان جمعية الصحفيين الاقتصاديين العراقيين التي تسعى لانبثاق فعالياتهم ترجو ان تكون الوعاء الامثل لتنظيم هذه الشريحة وتوفير مستلزمات تنمية ادواتهم وتعزيز دورهم في متابعة اداء الاجهزة الاقتصادية ومجابهة حالات الفساد التي تهدد سلامة آليات العمل الاقتصادي في الحقول الصناعية والزراعية والتنموية المختلفة، وان يكون الصحفي الاقتصادي المتابع الأمين لشفافية وسلامة الأداء في مرحلة تطالع أجهزتنا الاقتصادية تطورات خطيرة في بنيتها التنظيمية وآليات عملها. في الوقت نفسه الذي تجد الجمعية في العراقيين بكل توجهاتهم الاباة القادرين على استعادة دورهم المنتظر واستنهاض قدراتهم الجبارة بعيداً عن كل برامج المحاصصة الطائفية والاثنية وامراض التمزق التي تهدد سلامتنا الوطنية تعزيزاً لعراق واحد متوحد يلتقي في حبه واستنهاض طاقاته كل بنيه. وإذ يعتمد الصحفيون الاقتصاديون العراقيون على ميثاق الشرف الصحفي، واعتماد المهنية الخلاقة البعيدة عن امراض المصالح الضيقة لتقويم اداء القنوات الاقتصادية المختلفة ويسعون بكل طاقاتهم لتحقيق الانسحاب الكامل للقوات الغازية المحتلة وتعزيز استقلالهم الوطني وترصين التجربة الديمقراطية الخلاقة بما يضمن الحقوق الوطنية والقومية والثقافية الكاملة لكل العراقيين من دون استثناء. ساعين في الوقت نفسه لتعزيز العلاقة مع نقابة الصحفيين العراقيين في افقها الشرعي المنتظر، والعمل مع المنظمات الصحفية والجهات والمراكز المتخصصة في العراق والوطن العربي والعالم للنهوض بواقع الصحافة الاقتصادية في العراق وتعزيز العلاقات مع المنظمات المقبلة في أرجاء العالم بما يخدم أهداف الجمعية وبرامجها وينمي طاقات أعضائها ويعزز آليات عملهم.

اللجنة التحضيرية لجمعية الصحفيين الاقتصاديين العراقيين
بغداد في ٢٠٠٥/٤/٢٤

٣ ملايين دولار لمشاريع إصلاح السدود

تشكل الثروة المائية في العراق عاملاً مركزياً في تعزيز الإنتاج الزراعي بشتى قنواته، فيما تعد عمليات ترشيد توجهات هذا القطاع والاهتمام بمستلزماته التقنية رفداً مباشراً للمسيرة الاقتصادية في العراق، انطلاقاً من هذه المسلمات سلط مسؤول في وزارة الري والسدود الضوء على مشاريع تنهض بها المؤسسات الاروائية لاصلاح السدود العراقية المصممة لمنع الفيضانات وتخزين مياه الري حيث اعلن عن تخصيص مبلغ ثلاثة ملايين دولار لانجاز عدد من مشروعات الصيانة وتصعيد كفاءة المنشآت الاروائية المختلفة التي بوشر بها خلال شهر نيسان الماضي وايار الحالي حيث يجر التشاور لاختيار شركة مقاولات متخصصة بالشؤون الاروائية لإنجازها في سقف زمني اقصاه منتصف العام المقبل.

واضاف ان مثل تلك المشاريع ستوفر فرص عمل للمواطنين ضمن مواقع السدود والأنهر التي ستتم المباشرة بالمشاريع حولها، مشيراً الى تلكؤ المؤسسات الفنية المعنية في برامج صيانة الهيكلة الأساسية وإصلاحها وتعذر تركيب الرافعات على السدود بسبب احداث السنوات الاخيرة مما عطل قيام تلك المنشآت في تنفيذ فعالياتها بتوفير الحصص المائية للأراضي الزراعية، وأكد ان انجاز مشاريع النهوض بكفاءة تلك السدود سيلعب دوراً مهماً في تعزيز كفاءة الغلة الزراعية في الأراضي المستفيدة من السدود والمنشآت الاروائية الأخرى.

مشروع تجاري سياحي في قطاع السيارات بكلفة ملياري دولار

أعلن مستثمرون في (أبوظبي) عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة أنهم سينشئون مشروعا تجاريا سياحيا ترفيهيا يركز على قطاع السيارات بتكلفة تتجاوز ٧,٣ مليار درهم (قرابة ملياري دولار).

وقالوا بحسب ما نشرت الصحف الإماراتية الأربعاء ٢٦-٤-٢٠٠٥ إن المشروع الذي سيطلق عليه "أتوبوليس" يستهدف تحويل الإمارة إلى مركز إقليمي رئيسي لتجارة السيارات، وأنهم سينشئون مجمعا استثماريا يتضمن قاعات لعرض السيارات ومتحفا للسيارات الكلاسيكية والتاريخية ومنشآت للتسوق وفندقا يتكون من ٤٥ أو٥٠ طابقا بالإضافة إلى مركز للمعارض لتضييف معارض السيارات العالمية.

ويعتزم المستثمرون بدء العمل قريبا في منشأة لتصنيع السيارات وأجزائها بالإضافة إلى منشآت للتوزيع الإقليمي باستثمارات تبلغ ١,٥ مليار درهم (الدولار يعادل ٣,٦٨ درهم).

ومن جانبه، قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة (أبوظبي) الرئيس التنفيذي لشركة "فور دايركشنز" المشاركة في المشروع أحمد محمد الرميثي إن المشروع سيصبح مركزا دوليا لمحبي السيارات ومركزا عالميا للجذب السياحي، وأنه من المتوقع اكتمال المشروعين خلال فترة تتراوح بين ٣ سنوات و٤ أعوام.

وأضاف أن سيتم إنشاء مركز تجاري باسم "اوتومول" وعدداً من (الفلل) الضخمة ومركز تجاري متخصص في السيارات ومجموعة متنوعة من مراكز الترفيه ومارينا بحري تم الاتفاق بالفعل مع إحدى الشركات المتخصصة لإدارته بالإضافة إلى فندق عالمي يسمى "أوتوهوتيل"، وإن شركة سوربانا العالمية للدراسات الهندسية قامت بتصميم المشروع.

وأكد أن المشروع الجديد سيساعد (أبوظبي) على أن تكون مركزا لصناعة وتجارة السيارات في منطقة الشرق الأوسط والعالم من خلال تلبيتها جميع احتياجات منطقة الخليج على صعيد السيارات بالإضافة إلى كونها مركز التوزيع الإقليمي لكبرى الشركات المصنعة والمسوقة للسيارات في العالم واستقطاب كبريات الشركات للقيام بإنشاء البنى السياسية للتصنيع والتوزيع انطلاقا من (أبوظبي).

اتفاقات سرية بشأن أسهم بنك " البلاد " السعودي

أبرم عدد من المستثمرين في سوق الأسهم السعودية اتفاقات سرية لتنفيذ أوامر شراء أسهم في بنك البلاد قبل التداول الرسمي وذلك في مخالفة صريحة للقواعد المقررة والمنظمة لعمليات التداول.

وقال أحد المستثمرين إن متعاملين شرعوا في تعبئة نماذج أمر شراء لأسهم بنك البلاد ووضعها في قوائم الانتظار قبل تداولها رسميا، مؤكداً أن هناك طلبات كثيرة على حجز نماذج الشراء من المستثمرين، تتم بطرق سرية ما بين موظف البنك والعميل.

وأكد الخبير في سوق الأسهم السعودية خالد المطرفي أن هناك أشخاصا يقومون بصفة غير نظامية بتعبئة أوامر الشراء في بنك البلاد، وإدخالها في قوائم الانتظار بالتنسيق مع بعض موظفي البنوك، وإن هذه العمليات تعد مخالفة صريحة لأنه لا يحق للشخص أن يتقدم بطلب الشراء إلا في يوم التداول الرسمي.

وأشار إلى أن هذا الإجراء سيؤدي إلى عملية اختراق أنظمة وقوانين السوق، وإلى ضرورة أن تتدخل هيئة سوق المال لأن النظام لا يسمح بوضع قوائم لتنفيذ العمليات قبل التداول الرسمي، موضحا أن إدراج أسهم البنك للتداول أحد العوامل التي تزيد من تطور السوق وتزيد من عمقها من حيث تنويع القيمة الرأسمالية وتعدد الشركات أمام المتداولين والمستثمرين خاصة أن البنك يعد من الشركات الكبيرة التي اكتتب فيها عدد كبير من المواطنين تجاوزوا ٨,٧ مليون مواطن، ووصل متوسط الاكتتاب للفرد الواحد إلى ٩٠٠ ريال (الدولار يعادل ٣,٧٥ ريال).

وذكر أن إدراج أسهم البنك سيساهم في رفع القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية، متوقعا أن يبلغ سعر السهم مع افتتاح التداول ما بين ٥٠٠ و٥٥٠ ريالا، نظرا لان نسبة التذبذب ستكون مفتوحة خلال اليوم الأول للتداول، ولن يتم احتساب السهم ضمن مؤشرات السوق إلا بعد استقرار سعره.

من ناحية أخرى، قال أحد مديري البنوك إن التعليمات واضحة لجميع الموظفين بعدم استقبال طلبات أوامر الشراء في بنك البلاد قبل تداول السهم في السوق، مشيرا إلى أن هناك رقابة ستنفذها البنوك على موظفيها العاملين في صالات الأسهم، وإن البنوك تتلقى يوميا العديد من الاتصالات للاستفسار عن كيفية الحجز لشراء أسهم بنك البلاد التي تقرر تداولها السبت المقبل.